

«المستقبل» يحصل على شهادة «الأيزو 27001»



7



5

أستراليا تنعش اقتصادها بـ 26 مليار دولار

الكويتيون والإماراتيون يخسرون 176 مليون دولار في البورصة

■ الصنامة - عباس المغني

□ أفادت بيانات رسمية أن 26 مستثمراً كويتياً يمتلكون 31 حصة استراتيجية في 16 شركة مدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية (بورصة البحرين)، منهم 14 مستثمراً تكبدوا خسائر سوقية (دفترية) في قيمة الأسهم التي يمتلكونها تبلغ نحو 146 مليون دينار في شهر يناير / كانون الثاني الماضي.

وأوضحت البيانات أن 5 مستثمرين كويتيين حققوا أرباحاً دفترية تبلغ نحو 30 مليون دينار من ارتفاع قيمة الأسهم التي يمتلكونها، بينما حافظ باقي المستثمرين على نتائج قيمة أسهمهم من دون تغيير خلال الشهر الماضي.

وحسب بيانات سوق البحرين للأوراق المالية عن أسعار الشركات وحصص المستثمرين، خسر 14 مستثمراً كويتياً يمتلكون حصصاً في 7 شركات تبلغ 2,9 مليار سهم، تراجعت قيمتها من 821 مليون دينار مطلع شهر يناير، إلى 674 مليون دينار نهاية الشهر، بخسائر تبلغ نحو 147 مليون دينار، وبنسبة 17,88 في المئة.

من جهة أخرى، أفادت هذه البيانات أن 11 مستثمراً إماراتياً يمتلكون 12 حصة استراتيجية (907 ملايين سهم في 8 شركات مدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية)، تكبد 4 منهم خسائر سوقية (دفترية) تبلغ نحو 24,36 مليون دينار، بينما حافظ الباقون على القيمة السوقية لأسهمهم في شهر يناير / كانون الثاني الماضي.

وحسب بيانات سوق البحرين عن أسعار الشركات وحصص المستثمرين، خسر 4 مستثمرين إماراتيين يمتلكون حصصاً في 4 شركات تبلغ 672 مليون سهم، تراجعت قيمتها السوقية من 223,67 مليون دينار مطلع شهر يناير، إلى 199,31 مليون دينار نهاية الشهر، بخسائر تبلغ نحو 24,36 مليون دينار، وبنسبة 11 في المئة.

(التفاصيل ص 2)

«السلام» يخطط لإنشاء شركة أغذية



كشف الرئيس التنفيذي لمصرف السلام - البحرين يوسف تقي، أن المصرف يعتزم التخارج من عمليتي استثماريتين قيمتهما نحو 100 مليون دينار خلال العام الجاري، في وقت يعمل فيه على تأسيس شركة ضخمة للمواد الغذائية في المملكة بهدف الاستفادة من الطلب المتزايد على المواد الاستهلاكية التي تعتمد أساساً على الاستيراد... (التفاصيل ص 2)

دعوة لإيجاد نظام رقابة عربي على المصارف

■ أكد تقرير اقتصادي متخصص، أهمية إيجاد نظام للبنوك المركزية العربية لمراقبة دقيقة للمؤسسات المالية في الدول العربية المرتبطة بالمؤسسات الدولية التي عصفت بها الأزمة الائتمانية، فضلاً عن ضرورة البدء فوراً في اتخاذ إجراءات فح الارتباط بين العملات العربية والدولار الأميركي والاستعاضة عنه بمجموعة عملات متنوعة.

ونصح التقرير الذي أعده «مركز معلومات مباشر»، بضرورة اتخاذ إجراءات سريعة وجادة لإيجاد حلول جذرية تناسب واقع الأعمال على الساحة العربية للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية العالمية، لأن المزيد من الانتظار من شأنه أن يترك آثاراً سلبية على ذوي الدخل المحدود في العالم العربي. ولفت التقرير إلى تأثير العديد من المصارف العربية الكبيرة بأزمة الرهن العقاري، الذي كان أحد أهم أسباب الانهيار المالي في أميركا وشرق آسيا. كما حذر من إمكانية حصول انكماش في مصادر التمويل العالمية في حال استمرت أزمة الائتمان والسيولة خلال الفترة القادمة، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على الإقراض الداخلي في الدول العربية. وحض التقرير على ضرورة تعزيز موقع المصارف العربية في أسواق المال العالمية ودعم الاندماجات فيما بينها لتحفيز المزيد من المنافسة في أجواء الركود الاقتصادي. (التفاصيل ص 4)

«غلوبل»: انخفاض أسعار العقارات الممتازة بالبحرين

شهدت سوق العقار البحرينية نشاطاً متزايداً على مدار الأعوام الأربعة الأخيرة. وكانت حكومة البحرين سنت قوانين متنوعة أسهمت في زيادة تحفيز نشاط سوق العقار في البلاد، حيث أقرت قوانين تجيز تملك الأجانب للعقارات في المملكة. ويعزى تركيز الحكومة البحرينية على قطاع العقار بصفة أساسية إلى رغبتها بالتوسع في تنوع قاعدتها الاقتصادية من خلال الاستثمار في المشاريع العقارية الكبرى التي تهدف إلى جذب الفئتين الإقليمية والدولية.

وحققت أسعار العقارات في البحرين ارتفاعاً كبيراً في الأعوام الأربعة الماضية، ويعزى هذا الارتفاع بصفة أساسية إلى زيادة الطلب على العرض، إذ إن معظم

□ قال بيت الاستثمار العالمي (غلوبل)، إن أسعار العقارات في البحرين شهدت ارتفاعاً كبيراً في الأعوام الأربعة الماضية بسبب زيادة الطلب عن العرض، إذ إن معظم العقارات السكنية الجديدة في البحرين استهدفت فئة ذوي الدخل المرتفع، في حين بدأت أسعار العقارات تظهر الآن في ظل الأزمة المالية علامات تدل على اعتدالها، وخصوصاً في ظل السيولة وضعف ثقة المستثمرين في السوق العقارية، الأمر الذي أدى إلى تراجع التفاعلات في مبيعات العقارات السكنية. كما توقع أن تنخفض أسعار الوحدات السكنية الممتازة بنسبة تتراوح بين 15 و20 في المئة حيث سيسعى المطورون إلى تصريف عقاراتهم في السوق.

(التفاصيل ص 3)

«بريتيش تيليكوم» توسع أعمالها في البحرين عبر «توكونيكت»

تيليكوم، والبرنامج العالمي لشركاء الشركة الذي يتيح للشركات المزودة لخدمات تقنية المعلومات والخدمات الشبكية أن تملكها في بلدانها وأسواقها وتسويق مجموعة خدمات تقنية المعلومات الشبكية العالمية من الشركة البريطانية وبيعها. وتم إطلاق برنامج تحالف «بريتيش تيليكوم» رسمياً في العام 2008، وشركة «توكونيكت» هي أول الشركاء المنضمين إلى هذا التحالف في منطقة الشرق الأوسط، الذي يضم في عضويته أكثر من 100 من الشركاء في مختلف دول العالم، ويشكل إحدى ركائز استراتيجية «بريتيش تيليكوم» للوصول إلى زبائنها الحاليين والمحتملين وتزويدهم بخدماتها المتكاملة. ونسب البيان إلى مدير تطوير الأعمال في

□ وقعت شركة الاتصالات «توكونيكت»، ومقرها البحرين اتفاقية شراكة مع شركة بريتيش تيليكوم (British Telecom) تهدف إلى توسيع نطاق أعمال الشركة العالمية في البحرين، وتمكين الشركات العاملة في المملكة من الاستفادة بسهولة وفعالية مطلقة من القدرات العالية في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات. وتعمل «بريتيش تيليكوم» في منطقة الشرق الأوسط منذ العام 1985، وتقدم خدماتها لأكثر من 300 شركة في المنطقة. ولم يفصح الرئيس التنفيذي لشركة توكونيكت فهد الشيراوي عن قيمة العقود ولكن مصادر مطلعة ذكرت أنه لا يقل عن 7 أرقام. بيان رسمي أفاد أن شركة «توكونيكت» تعد من أهم الشركاء الداعمين لشركة «بريتيش

توقع تقرير صدر عن «ميريل لينش لإدارة الثروات»، أن تلعب الحكومات دوراً محورياً في معالجة الأزمة الاقتصادية التي تصعب بالأسواق العالمية، عن طريق تخفيض الضرائب والإنفاق العام لتحفيز النمو. لكنه ذكر أنه يتوجب على الحكومات أن توازن بين العمل على التنمية من خلال الإنفاق العام واللجوء إلى الاستدانة المفرطة، وخصوصاً أن 2009 سيكون حاسماً لاقتصادات دول العالم، إذ سيلعب التدخل الحكومي دوراً مصيرياً في تحديد ما إذا كنا سنواجه هبوطاً قصيراً وحاداً نسبياً يمكن أن ينتهي في 12 شهراً القادمة أو ركوداً طويلاً وبطيئاً كالذي واجهته اليابان في التسعينيات.

وبين أنه قد يتوجب على الحكومات صرف 2-5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة في إنعاش اقتصادات الدول وتقوية ثقة المستهلكين ورجال الأعمال التي اهتزت بسبب أزمة الائتمان العالمية. وأوضح التقرير الذي ألفه جاري دوغن الذي يعمل في قسم إدارة الثروات بـ «ميريل لينش»، سيتطلع «المستثمرون إلى سندات حكومة الولايات المتحدة الأميركية طويلة الأمد كمقاييس مهم لمعرفة مدى التقدم في الانتعاش العالمي، وسيكون ارتفاع مردود السندات دليلاً على أن الحكومات قد بلغت في الإنفاق».

لكنه يبيّن أن تجاوب الحكومات في سياساتها العالمية إزاء الأزمة قد يكون ذا مغزى حاسم على طول مدة التراجع في الأسواق وشده.

وأضاف «يتوجب على صانعي السياسة أن يقدموا رزماً مالية فاعلة من أجل تنشيط الاقتصادات، ويمكن أن تزرع بذور الانتعاش في 2009، غير أنه إذا فشلت في أن تثبت يمكن أن تواجه ركوداً يمتد إلى عدة سنوات».

دعوة الحكومات لصرف 2 - 5% من الناتج المحلي لإنعاش الاقتصاد

■ الصنامة - عباس سلمان

□ توقع تقرير صدر عن «ميريل لينش لإدارة الثروات»، أن تلعب الحكومات دوراً محورياً في معالجة الأزمة الاقتصادية التي تصعب بالأسواق العالمية، عن طريق تخفيض الضرائب والإنفاق العام لتحفيز النمو. لكنه ذكر أنه يتوجب على الحكومات أن توازن بين العمل على التنمية من خلال الإنفاق العام واللجوء إلى الاستدانة المفرطة، وخصوصاً أن 2009 سيكون حاسماً لاقتصادات دول العالم، إذ سيلعب التدخل الحكومي دوراً مصيرياً في تحديد ما إذا كنا سنواجه هبوطاً قصيراً وحاداً نسبياً يمكن أن ينتهي في 12 شهراً القادمة أو ركوداً طويلاً وبطيئاً كالذي واجهته اليابان في التسعينيات.

وبين أنه قد يتوجب على الحكومات صرف 2-5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة في إنعاش اقتصادات الدول وتقوية ثقة المستهلكين ورجال الأعمال التي اهتزت بسبب أزمة الائتمان العالمية. وأوضح التقرير الذي ألفه جاري دوغن الذي يعمل في قسم إدارة الثروات بـ «ميريل لينش»، سيتطلع «المستثمرون إلى سندات حكومة الولايات المتحدة الأميركية طويلة الأمد كمقاييس مهم لمعرفة مدى التقدم في الانتعاش العالمي، وسيكون ارتفاع مردود السندات دليلاً على أن الحكومات قد بلغت في الإنفاق».

لكنه يبيّن أن تجاوب الحكومات في سياساتها العالمية إزاء الأزمة قد يكون ذا مغزى حاسم على طول مدة التراجع في الأسواق وشده.

وأضاف «يتوجب على صانعي السياسة أن يقدموا رزماً مالية فاعلة من أجل تنشيط الاقتصادات، ويمكن أن تزرع بذور الانتعاش في 2009، غير أنه إذا فشلت في أن تثبت يمكن أن تواجه ركوداً يمتد إلى عدة سنوات».

وذكر أن «ميريل لينش» يتوقع أن يكون العام 2009 حاسماً لاقتصادات دول العالم، إذ سيلعب التدخل الحكومي دوراً مصيرياً في تحديد ما إذا كنا سنواجه هبوطاً قصيراً وحاداً نسبياً يمكن أن ينتهي في 12 شهراً القادمة أو ركوداً طويلاً وبطيئاً كالذي واجهته اليابان في التسعينيات.

وذكر أن «ميريل لينش» يتوقع أن يكون العام 2009 حاسماً لاقتصادات دول العالم، إذ سيلعب التدخل الحكومي دوراً مصيرياً في تحديد ما إذا كنا سنواجه هبوطاً قصيراً وحاداً نسبياً يمكن أن ينتهي في 12 شهراً القادمة أو ركوداً طويلاً وبطيئاً كالذي واجهته اليابان في التسعينيات.

وذكر أن «ميريل لينش» يتوقع أن يكون العام 2009 حاسماً لاقتصادات دول العالم، إذ سيلعب التدخل الحكومي دوراً مصيرياً في تحديد ما إذا كنا سنواجه هبوطاً قصيراً وحاداً نسبياً يمكن أن ينتهي في 12 شهراً القادمة أو ركوداً طويلاً وبطيئاً كالذي واجهته اليابان في التسعينيات.

وذكر أن «ميريل لينش» يتوقع أن يكون العام 2009 حاسماً لاقتصادات دول العالم، إذ سيلعب التدخل الحكومي دوراً مصيرياً في تحديد ما إذا كنا سنواجه هبوطاً قصيراً وحاداً نسبياً يمكن أن ينتهي في 12 شهراً القادمة أو ركوداً طويلاً وبطيئاً كالذي واجهته اليابان في التسعينيات.

وذكر أن «ميريل لينش» يتوقع أن يكون العام 2009 حاسماً لاقتصادات دول العالم، إذ سيلعب التدخل الحكومي دوراً مصيرياً في تحديد ما إذا كنا سنواجه هبوطاً قصيراً وحاداً نسبياً يمكن أن ينتهي في 12 شهراً القادمة أو ركوداً طويلاً وبطيئاً كالذي واجهته اليابان في التسعينيات.

وذكر أن «ميريل لينش» يتوقع أن يكون العام 2009 حاسماً لاقتصادات دول العالم، إذ سيلعب التدخل الحكومي دوراً مصيرياً في تحديد ما إذا كنا سنواجه هبوطاً قصيراً وحاداً نسبياً يمكن أن ينتهي في 12 شهراً القادمة أو ركوداً طويلاً وبطيئاً كالذي واجهته اليابان في التسعينيات.

وذكر أن «ميريل لينش» يتوقع أن يكون العام 2009 حاسماً لاقتصادات دول العالم، إذ سيلعب التدخل الحكومي دوراً مصيرياً في تحديد ما إذا كنا سنواجه هبوطاً قصيراً وحاداً نسبياً يمكن أن ينتهي في 12 شهراً القادمة أو ركوداً طويلاً وبطيئاً كالذي واجهته اليابان في التسعينيات.

وذكر أن «ميريل لينش» يتوقع أن يكون العام 2009 حاسماً لاقتصادات دول العالم، إذ سيلعب التدخل الحكومي دوراً مصيرياً في تحديد ما إذا كنا سنواجه هبوطاً قصيراً وحاداً نسبياً يمكن أن ينتهي في 12 شهراً القادمة أو ركوداً طويلاً وبطيئاً كالذي واجهته اليابان في التسعينيات.



جاري دوغن يستعرض التطورات الاقتصادية في المنطقة (تصوير: عيسى إبراهيم)

مثل الذهب قد تنعم بارتفاع مستمر، إذ قد يستفيد الذهب من ضعف سعر الدولار الأميركي.

وأضاف أنه في الوقت الذي تتجه فيه معدلات الفائدة إلى الصفر، فإن عودة ثقة المستهلكين ستكون حيوية من أجل إعادة تنشيط النمو في الاقتصاد، وبالإضافة إلى هبوط معدل الفائدة والإنفاق الحكومي، سيحتاج المستثمرون إلى الإحساس بأن وظائفهم في أمان حتى يشعروا بالثقة عن صرف أموالهم».

العالمية في النصف الأول من 2009، وعلى المستثمرين أن يبقوا حذرين ويكونوا مستعدين لجني الأرباح، إذ تعتقد أن مثل هذا الصعود سيفقد قوته في النصف الثاني من العام 2009.

وبيّن التقرير أنه في حين أن أسواق السلع قد تعود إلى نشاطها في النصف الأول من العام، فإن الصعود قد يكون قصير الأجل في غياب طلب قوي من المستهلكين في الولايات المتحدة الأميركية، وأن المعادن الثمينة

يكون محتمل الحدوث خلال النصف الأول من العام الجاري، وستستفيد منه الأسهم الاستهلاكية. وأضاف أن الأسهم المسنودة بأصول قد تكون الأفضل في 2009 إلا إذا كان خطر الانكماش واقعياً. «وفي رأينا أنه لن يكون هناك انكماش».

كما أفاد أن الإجراءات الحكومية لتنشيط النمو في الاقتصاد، وكذلك قيام المصرف المركزي بتخفيض أسعار الفائدة قد تساهم في فورة في أسواق الأسهم

ورأى دوغن أن خطر الانكماش «هو أكبر مما توقع كثير من الناس، ونظن أن ثمة إمكانية قليلة لاستمرار الركود، لكن تداعياته ستكون ذات أضرار كبيرة، وسيتوجب على السلطات النقدية أن تبقى نشطة ومتيقظة لكي تقاوم الخطر».

وتلحق إلى أسعار الأسهم في الأسواق العالمية، فقال دوغن إنه على رغم أن نزول الأرباح سيسيطر في الفصل الأول، فإن انتعاشاً للبورصات العالمية قد